الأمم المتحدة: قصف المشافي في سوريا جرائم حرب

المعارضة: نظام الأسد استخدم الكلور 191 مرة

هجمات سابقة بغاز الكلور

مسعفون أمام أنقاض مستشفى القدس في حلب الشرقية

عواصم - «وكالات»: اتهم العميد أسعد عوض الزعبي رئيس الوفد المفاوض للمعارضة السورية نظام بشار الأسد باستخدام غاز الكلور 191 مرة في مختلف المناطق، معتبرا أن الأمم المتحدة مقصرة في محاسبته، وفقا لقناة الحدث، السبت.

وياتي هذا فيما اكد احمد اوزومجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيمياوية أن الوكالة تحقق في أكثر من 20 اتهاما باستخدام أسلحة كيمياوية في سوريا منذ أغسطس الماضي.

وأشار أوزومجو إلى أن تنظيم داعش قد يكون صنع مادة غاز الخردل بنفسه في سوريا والعراق، مؤكدا في الوقت ذاته أن العمل جار لجمع معلومات عن اتهامات استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا في محاولة لتحديد ما إذا كانت ذات صدقية.

من جانب آخر أكد فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة الخميس أن مهاجمة المرافق والمستشفيات الطبية في حلب وإدلب شمالي سوريا خلال الأيام الماضية «قد يرقى إلى جريمة حرب».

ودعا حق في مؤتمر صحفي في نيويورك جميع الأطراف المعنية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا وليس في حلب فقط، معبرا عن قلق الأمم المتحدة من تكثيف القصف الجوي شرقي حلب وفي ريفها الغربي وإدلب، خلال اليومين الماضيين، الأمر الذي أودى بحياة العشرات ودمر البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس، ومن بينها مرفقين طبيين بحسب قوله.

على صعيد آخر، أقر مجلس الأمن ليل الخميس بالإجماع تمديد فترة عمل لجنة التحقق من وقوع هجمات كيمياوية في سوريا لمدة سنة تنتهي في نوفمبر المقبل 2017.

من جانب آخر تعطلت الخدمات الصحية في جميع مستشفيات حلب بشكل كامل في الأحياء الخاضعة للمسلحين شرقي مدينة حلب، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السويسرية السبت، عن السلطات الصحية المحلية في المدينة، بعد أيام من القصف المكثف للأحياء الشرقية.

ومن جهته قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن بعض المؤسسات الصحية لا تزال تقدم بعض الخدمات الأساسية، لكن القصف والغارات المستمرة يمنعان السكان من التوجه إليها للحصول على العلاج.

وتعرضت عدة مراكز علاجية وصحية للدمار على امتداد الأيام الماضية، بسبب القصف الذي استهدف المدينة وبعض المستشفيات بشكل مباشر، وفق مصادر طبية وسكان محليين.

واستأنفت القوات السورية النظامية هجماتها الجمعة على حلب بعد هدنة مؤقتة استمرت بضعة أسابيع، في عاود الطيران الحكومي منذ الثلاثاء غاراته الجوية على أهداف في الأحياء الشرقية المحاصرة.

توقف جميع المستشفيات ومراكز العلاج في حلب عن العمل
تركيا: 20 قتيلاً من داعش والديمقراطي الكردي في سوريا

من ناحية أخرى أعلنت القوات المسلحة التركية، أمس السبت، مقتل 12 عنصراً من عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (بي واي دي) و8 من تنظيم داعش الإرهابي، في إطار عملية درع الفرات في حلب شمال سوريا.

وقالت القوات المسلحة في بيان إن «عملية درع الفرات التي بدأتها القوات التركية في 24 أغسطس الماضي، لتأمين الحدود وتطهيرها من المنظمات الإرهابية وعلى رأسها داعش، ولدعم قوات التحالف دخلت يومها الـ88».

وأشار البيان إلى أن «قوة المهام الخاصة السابعة في الجيش السوري الحر، وبتغطية نارية من القوات التركية في منطقة قره داغ بحلب، سيطرت على منطقتين ماهولتين بالسكان، وتتابع أعمالها بهدف تطهير المنطقتين من المتفجرات».

ولفت أن اشتباكات «أدت إلى مقتل 12 من عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، و8 من تنظيم داعش الإرهابي، وإصابة عنصرين من الجيش الحر».

وأوضح أن عناصر من داعش هاجمت بصاروخين موجهين في منطقة الكفير دبابتين تركيتين، ما أدى إلى إصابتهما بشكل خفيف، فيما لم يسفر الهجوم عن إصابات في صفوف الجنود الأتراك.

من جهة أخرى، أشار البيان إلى أن عدد المناطق المأهولة بالسكان التي سيطر عليها الجيش الحر منذ بدء عملية درع الفرات، وصل إلى 214 منطقة.

وأفاد أن القوات المسلحة دمرت 88 هدفاً لداعش و6 أهداف لحزب الاتحاد الديمقراطي، تضم ملاجئ ومواقع دفاعية ومقرات قيادية، بالإضافة إلى عربات وأسلحة.

من ناحية أخرى أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس السبت، تقدم قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، على تنظيم داعش الإرهابي في عدة محاور من محافظة الرقة السورية، فيما استهدف النظام السوري مشفى عمر بن عبد العزيز في حي المعادي بمحافظة حلب، مما أدى لخروجه عن الخدمة.

وأكد المرصد السوري، أن اشتباكات عنيفة ما تزال متواصلة بين تنظيم داعش من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، في عدة محاور بمنطقة خنيز وتل السمن بريف الرقة الشمالي، وسط تقدم قوات سوريا الديمقراطية التي بدأت عمليات تمشيط في تل السمن.

وترافقت الاشتباكات في الرقة مع قصف متبادل وعنيف بين الجانبين، وسط تحليق لطائرات التحالف في سماء المنطقة، واستهدافها مواقع وآليات التنظيم في المنطقة، ومعلومات عن خسائر بشرية في صفوف داعش.

في سياق متصل، قتل مقاتل في فيصل جيش الإسلام السوري المعارض خلال اشتباكات مع قوات النظام بالغوطة الشرقية في دمشق، بينما قتل عنصر من قوات النظام خلال اشتباكات مع الفصائل بمحيط مدينة الزبداني.

وألقى الطيران الروحي 25 برميلاً متفجراً على مزارع خان الشيح بالغوطة الغربية، ترافق مع سقوط 3 صواريخ أطلقتها قوات النظام على مناطق في مزارع خان الشيح.

وفي السويداء، استهدفت قوات النظام عناصر من تنظيم داعش الإرهابي بعبوة ناسفة، مما أسفر عن مقتل عدد منهم وإصابة آخرين.

وقصفت قوات النظام مناطق في قرية القنطرة بريف حماة الجنوبي، فيما استهدفت الفصائل المعارضة مراكز قوات النظام في مدينة صوران وقرية معردس بريف حماة الشمالي، ولم ترد معلومات عن خسائر بشرية.

وفي محافظة حمص، استهدفت قوات النظام مناطق في بلدة كفرلاها، كما استهدفت مناطق في الحولة وتلبيسة ورحوم والمشيرفة.

أما في حلب، فلا تزال الأحياء الشرقية للمحافظة تشهد تكثيف قوات النظام والطائرات الحربية والمروحية الموالية لها، قصفها على مناطق فيها.

وجددت الطائرات الحربية والمروحية التابعة للنظام قصفها بعشرات الضربات على مناطق في أحياء القاطرجي ومساكن هنانو والشعار والصاخور والحيدرية بالقسم الشرقي من مدينة حلب، بالتزامن مع قصف على مناطق في أحياء باب النيرب والمعادي وحلب القديمة والفردوس.

كذلك جددت قوات النظام استهدافها للمشافي في أحياء حلب الشرقية، بهدف التضييق على القاطنين بالأحياء المحاصرة، واستهدفت الضربات المدفعية مشفى عمر بن عبد العزيز في حي المعادي، مما أدى لخروجه عن الخدمة، بعد خروج مشفى الزرزور في حي الأنصاري، ومشفيي الحكيم والبيان في حي الشعار.

وأكد المرصد إغلاق المدارس وتعليق دوام الطلاب، نتيجة تصاعد القصف على قرى وبلدات ريف حلب الغربي، في حين تدور اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والفصائل المقاتلة، في القسم الشمالي من أحياء حلب الشرقية، بالتزامن مع اشتباكات بين الطرفين في بالقسم الجنوبي من هذه الأحياء.

ليبيا: حكومة طرابلس تطالب أفريقيا بإعادة أموالها وأصولها الضخمة

فايز السراج

طرابلس - «وكالات»: طالب رئيس المجلس الرئاسي الليبي في طرابلس فايز السراج، في لقاءات كثيرة جمعته بمسؤولين وزعماء دول أفريقية، بإعادة الأموال إلى «الحكومة الشرعية في طرابلس»، وفق ما نقلت قناة ليبيا 218 السبت.

ونقلت القناة أن السراج طالب دولاً أفريقية عدة بتمكين المجلس الرئاسي من إدارة الأصول المالية، والاستثمارات التابعة للدولة الليبية في هذه البلدان التي احتضنتها منذ سنوات طويلة زمن حكم العقيد معمر القذافي.

وقال السراج إن المجلس الرئاسي هو السلطة الوحيدة المخولة قانوناً وباعتراف من الدول الست الكبرى، وبدعم من المحافل الدولية والعربية بالتصرف في إدارة المال العام الليبي، للصالح العام عبر المؤسسات التابعة للمجلس الرئاسي، مشدداً على ضرورة كف يد البرلمان ورئيسه المستشار عقيلة صالح ومنعه من التدخل في هذا الملف.

من جانب آخر قال نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، علي القطراني، إنه سيستقيل هو والنائب علي الأسود من المجلس الرئاسي إذا لم يجر الاستجابة إلى مطالبهما قبل 15 ديسمبر المقبل.

وكشف القطراني، وفقاً لموقع «بوابة الوسط» الليبي، أن المبعوث الأممي مارتن كوبلر، طرح اختيار 15 شخصية تمثل الأقاليم الثلاثة، لاختيار الرئيس ونائبيه، وإلغاء المادة الثامنة، وإرجاع منصب القائد الأعلى لمجلس النواب.

وقال القطراني في حديثه إلى قناة «ليبيا» الفضائية «إن كوبلر طرح اختيار 15 شخصية تمثل الأقاليم الثلاثة يجري اختيارهم من مجلس النواب ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي، لكن نحن طالبنا أن يجري اختيار 15 شخصا من قبل رئيس مجلس النواب عقيلة صالح كونه معارض للاتفاق السياسي، ومحمد أشعيب لكونه يؤيد الاتفاق، وكتلة المؤيدة، وكتلة الشريف الوافي المعارضة، ولدينا شروط واضحة وصريحة لتعديل هذا الاتفاق، ولابد من فتح الاتفاق السياسي، والعودة للمسودة الرابعة، وإبقاء القائد الأعلى لدى مجلس النواب، هذه المطالب أخذنا بها وعود من كوبلر».

وأضاف القطراني: «إذا لم نصل إلى اتفاق، اقترحنا إجراء انتخابات مبكرة لخرج مجلس نواب جديد، لكن ندرك أن هناك شخصيات سترفض ذلك المقترح».

وأشار القطراني إلى «أن لجنة الحوار لا تمثل الليبيين وليس لديها قاعدة شعبية، وهي تمثل التيار الإسلامي والإخوان ومصراتة ومن يتبعهم باستثناء البعض».

إسرائيل تحمل حماس المسؤولية عن تصاعد المواجهات على الحدود مع غزة

350 طفلاً فلسطينياً في سجون الإحتلال الإسرائيلي

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل طفلاً فلسطينياً

الأراضي المحتلة - «وكالات»: حمل منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية الميجور جنرال يواف مردخاي حركة حماس المسؤولية عن تصاعد الأوضاع والمواجهات التي وقعت مؤخراً على الحدود مع قطاع غزة.

وقال الميجور جنرال مردخاي في بيان له، إنه تم اعتقال فلسطينيين اثنين من جنوب غزة تسللا إلى منطقة كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، وبحوزتهما عبوة ناسفة محلية الصنع حيث اعترفا خلال التحقيق أنهما كانا ينويان ارتكاب اعتداء إرهابي، حسبما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية اليوم السبت.

وأضاف أن إسرائيل تحمل حركة حماس المسؤولية عما يحدث في القطاع بصفتها المسيطرة عليه، مؤكداً أن كل من يحاول التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية يعرض حياته للخطر.

من جهة أخرى قال نادي الأسير الفلسطيني أمس السبت، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز نحو 350 طفلا فلسطينيا تقل أعمارهم عن 18 عاما، وبينهم 12 فتاة قاصر في سجونها، بين محكومين وموقوفين.

وأوضح نادي الأسير في بيان صحافي اليوم، بمناسبة اليوم العالمي للطفل الذي يصادف يوم غد الاحد، انه وثق أكثر من 2000 حالة اعتقال للأطفال منذ تاريخ أواخر عام 2015، تركزت معظمها في مدينة القدس المحتلة.

واستعرض الانتهاكات التي نفذتها سلطات الاحتلال بحق الأطفال، والتي صُنفت كجرائم، ومنها إطلاق الرصاص الحي بشكل مباشر ومتعمد، وتلقيم إلى مراكز التحقيق والتوقيف وإبقائهم دون طعام أو شراب، واستخدام الضرب المبرح، وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة بحقهم، وتهديدهم وترهيبهم، وانتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط والتهديد.

ولفت إلى أن هذا العام شهد العديد من التحولات على قضية الأسرى الأطفال، كان من بينها ازدياد عمليات الاعتقال المنظمة، وإقرار عدد من القوانين العنصرية أو مشاريع القوانين، وإصدار عدة أحكام عالية وغرامات مالية باهظة يحق عدد من الأطفال الأسرى.

وذكر البيان قضية الطفل المقدسي أحمد مناصرة (14 عاما)، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاما، وغرامة مالية بلغت 180 الف شيكل، وأشار إلى أن هناك عشرات الأطفال الذين يخضعون للمحاكمة، وتُطالب سلطات الاحتلال بإصدار أحكام ضدهم.

وجدد نادي الأسير مطالبته للمنظمات والمؤسسات الحقوقية الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، ببذل جهود أكبر لحماية الأطفال الفلسطينيين.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أوصت عام 1954 بأن تقيم جميع البلدان يوما عالميا للطفل يحتفل به بوصفه يوما للتآخي والتفاهم على النطاق العالمي بين الأطفال وللعمل من أجل تعزيز رفاه الأطفال في العالم، ويمثل تاريخ 20 نوفمبر، يوم الطفل، والذي اعتمدت فيه الجمعية العامة إعلان حقوق الطفل عام 1959.

من جانب اخر قررت المحكمة العليا الإسرائيلية اليوم السبت، تجميد الاعتقال الإداري للاسيرين المضربين عن الطعام أنس شديد وأحمد أبو فارة، والمضربين عن الطعام بسبب اعتقالهما إداريا ودون توجيه أي تهمة لهما.

وقالت محامية الأسيرين أحلام حداد، إن «النيابة العامة الإسرائيلية وبعد أن تلقت تقريرا من طبيب مستشفى أساف هروفيه، يشرح أن وضع المضربين عن الطعام في حالة الخطر الحقيقي على حياتهم، قررت تجميد الاعتقال الإداري بحقهما».

وأضافت: «بناء على ذلك وافقت النيابة على طرح حل وهو تجميد الاعتقال الإداري، وطلبت أن تتبنى المحكمة هذا الحل».

وتابعت أن النيابة فتحت المجال أمام المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين لإلغاء قرار تجميد الاعتقال الإداري لاحقا، أو تجديده كل ذلك ضمن صلاحياتهم.

وأشارت المحامية حداد، إلى أن الأسيرين رفضا تعليق إضرابهما عن الطعام لحين إلغاء الاعتقال الاداري بحقهما، وليس تعليقه.

ويواصل الأسيران أبو فارة وشديد، إضرابيهما منذ نحو شهرين، احتجاجا على استمرار الاعتقال الإداري بحقهما، وهي السياسة التي تنتهجها إسرائيل لتوقيف الأسرى الفلسطينيين دون توجيه أي تهمة لهما.